التطور التاريخيّ لفكرتَي الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة، والدولة الثنائيّة القوميّة

ماهر الشريف

خلفيّة تاريخيّة: الحلّ بين القيادة التقليديّة و«عصبة التحرر الوطنيّ في فلسطين»

لا يُمْكن التطرُّقُ اليوم إلى مسألة الدولة الديموقراطيّة في فلسطين التاريخيّة، من حيث «هويّتُها وواقعيّتُها وأخلاقيّتُها،» من دون العودة إلى التاريخ بغية التعرُّف إلى الحيثيّات التي أحاطت بظهور هذا الشعار كهدف للنضال الوطنيّ الفلسطينيّ، والتحوُّلات التي طرأتْ عليه. ولا يُمْكن ذلك أيضًا من دون ربطه بمسألتَيْن رئيستيْن قَبعتا في خلفيّة طرحه، وهما: مسألةُ مستقبل الوجود اليهوديّ في فلسطين، ومسألةُ العلاقة بين فلسطين ومحيطها العربيّ.

من المعروف أنّ القيادة التقليديّة للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بقيتْ، حتى منتصف ثلاثينيّات القرن العشرين، تطالب باستقلال فلسطين في إطار الوحدة العربيّة، وتُصرّ على أنّ اليهود الذين يَمْلكون شرعيّةَ الإقامة في فلسطين هم فقط الذين كانوا يَقْطنون فيها قبل اندلاع الحرب العالميّة الأولى وتَبْلغ نسبتُهم ٧ في المئة من مجموع عدد السكّان. وبعد اندلاع الحرب العالميّة الثانية، عجزتْ تلك القيادةُ عن استيعاب التغيّرات العميقة التي أفرزتْها تلك الحرب، وهي تغيّرات تمثّلتْ في: تنامي التعاطف مع اليهود على النطاق العالميّ ؛ ووصولِ عددهم في فلسطين إلى ما يقرب من نصف مليون؛ وتحوُّلِهم إلى قوّة اقتصاديّة وسياسيّة كبيرة امتلكتْ عددًا من المؤسّسات الحديثة التي شكّلتْ دولةً داخل الدولة.

ويبدو لي أنّ استيعاب «عصبة التحرّر الوطنيّ في فلسطين،» التي انضوى في إطارها الشيوعيُّون الفلسطينيُّون العرب، لهذه التغيّرات العميقة وللمناخات الدوليّة التي احتضنتْها، هو الذي دَفَعها، بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، إلى المطالبة بإقامة «حكم وطنيّ ديموقراطيّ في فلسطين يؤمِّن حقوقَ سكّانها جميعًا،» ويقوم على دعامتَيْن هما: حقّ تقرير المصير، وانتشار الديموقراطيّة. وقد شَرَحت العصبةُ موقفَها من هذا الشعار، بصورة مسهبة، في المذكّرة التي رفعها مكتبُ سكرتاريّتها إلى المستر اتلي رئيسِ الوزراء البريطانيّ، في العاشر من تشرين الأول ١٩٤٥، بعنوان: **العقدة الفلسطينيّة والطريق إلى حلّها**. ففي تلك المذكّرة، هاجمتْ عصبةُ التحرّر الوطنيّ السياسةَ التي انتهجتْها الحركةُ الصهيونيّة، ورأت أنّ الشعارات التي رفعتْها هذه الحركة ـ ولاسيّما شعارُ الهجرة وشعارُ إنشاء الدولة اليهوديّة في فلسطين ـ هي «شعارات اعتدائيّة تتعارض مع حقّ الشعب في تقرير مصيره،» و«تفرّق بين اليهود وإخوانهم في كلّ بلد يعيشون فيه.» كما انتقدت السياسةَ «الرجعيّةَ» التي اتّبعتْها سلطاتُ الانتداب البريطانيّ. وحذّرتْ أيضًا من النتائج التي ستترتّب على الشعارات «غير العمليّة» التي ترفعها القيادةُ التقليديّةُ للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، والتي «لن تقود آخرَ الأمر إلاّ إلى تقسيم فلسطين،» معتبرةً أنّ التقسيم هو «أخطر حلّ يَجرّ البلادَ إلى المصائب والاضطرابات الداخليّة.» وبالتعارض مع كلّ هذه السياسات التي حمّلتْها قيادةُ «العصبة» المسؤوليّةَ عمّا أصاب فلسطين من ويلات، شدّدت المذكّرةُ على أنّ قضيّة فلسطين «تعني سكّانَ فلسطين، وعلى سكّان فلسطين حلُّها.» ودعت إلى انتهاج «روح ديموقراطيّة» في حلّ العقدة الفلسطينيّة «تَمْنح الأمنَ والسلّمَ لجميع الذين يَقْطنون فلسطينَ الآن،» بما يَضْمن تأمينَ «كلّ حقّ وطنيّ عادل» للشعب العربيّ ويَحْفظ «كلّ أمل عادل للسكان اليهود في فلسطين.» وبهدف بلوغ هذا الهدف، اقترحتْ قيادةُ العصبة إجراءَ انتخابات ديموقراطيّة للمجالس البلديّة، وإجراءَ انتخابات ديموقراطيّة لمجلس تشريعيّ،

التطور التاريخيّ لفكرتي الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة، والدولة الثنائيّة القوميّة

ومنحَ الشعب حريّاتٍ واسعةً في إدارة شؤونه. وقدّرتْ أنّ مثل هذا الحلّ الديموقراطيّ للعقدة الفلسطينيّة هو وحده الذي سَيَمْنع «إثارةَ الفوضى والاضطراب في الشرق العربيّ،» ويَضْمن الحفاظَ على السلّم العالميّ.(١)

غير أنّ صدور قرار الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتيْن عربيّة ويهوديّة وتدويلِ منطقة القدس، مَثَّلَ إقرارًا من المجتمع الدوليّ في ذلك الوقت بعدم واقعيّة هدف إقامة دولة ديموقراطيّة موحّدة في فلسطين، علمًا بأنّ القرار المذكور تَرَكَ البابَ مفتوحًا أمام مثل هذا الاحتمال بإشارته إلى الاتّحاد الاقتصاديّ بين الدولتيْن العربيّة واليهوديّة. وفي ظروف النكبة التي حلّت بالشعب الفلسطينيّ، تبنّى التيارُ القوميُّ العربيُّ، الذي رَفض قرارَ التقسيم ودعا إلى الوحدة طريقًا لتحرير فلسطين، شعارَ «الثأر» و«سحْقِ دولة اليهود،» الذي عنى من الناحية العمليّة أنّ أمام اليهود في فلسطين خيارَيْن: إمّا مغادرة فلسطين، أو مواجهة خطر الإفناء. وغاب شعارُ الدولة الديموقراطيّة عن التداول طوال الخمسينيّات والنصف الأول من الستينيّات، ولم يعاود البروزَ من جديد إلاّ في أعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧ وما تمخّض عنها من حقائق سياسيّة جديدة.

هزيمة ٦٧ والبحث عن صيغ جديدة

كانت لتلك الهزيمة نتائجُ مباشرةٌ على الصعيد الفلسطينيّ تمثّلتْ في: سقوط الرهان على شعار «الوحدة طريق تحرير فلسطين،» وبروز وترسُّخ منطق العمل القُطْريّ الفلسطينيّ، ووقوعِ كلّ فلسطين الانتدابيّة في القبضة الإسرائيليّة، وتنامي القناعة بعدم واقعيّةِ وعدم إمكانيّةِ حسم مسألة الوجود اليهوديّ في فلسطين على قاعدة شعار «الثأر» أو على أساس إرغام السكان اليهود على ترك فلسطين، وبخاصة بعد أن وافق عددٌ من الأنظمة العربيّة على قرار مجلس الأمن الدوليّ رقم ٢٤٢ واعتَرَفَ ضمنًا بوجود إسرائيل في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. وبإدراك عددٍ من القوى الوطنيّة الفلسطينيّة الفاعلة حقيقةَ أنّ التعايش مع التجمُّع السكانيّ اليهوديّ في فلسطين أمر لا مفرّ منه، بات على هذه القوى أن تَبْحث عن صيغ معقولة ومقبولة على الصعيد العالميّ لتنظيم هذا التعايش. وفي هذا السياق، دارت ما بين عاميْ ١٩٦٨ و١٩٦٩ حواراتٌ فلسطينيّةٌ داخليّة غنيّة تمخّضتْ عن طرح شعار الدولة الفلسطينيّة الديموقراطيّة، لا لتكون فقط إطارًا سياسيّاً وحقوقيّاً يمارس الشعبُ الفلسطينيُّ من خلاله حقَّه في تقرير المصير، وإنّما لتكون أيضًا صيغةً معقولةً لمثل هذا التعايش بين العرب واليهود، وذلك بعد تصفية «الكيان الصهيونيّ.»

كان «الميثاق الوطنيّ،» الذي أقرّه المجلسُ الوطنيُّ الفلسطينيُّ في تموز ١٩٦٨، قد تبنّى موقفًا شابَهُ الغموضُ من مسألة مستقبل الوجود اليهوديّ في فلسطين، وذلك حينما اعتَبر أنّ اليهود الذين مِنْ حقّهم البقاءُ في فلسطين بعد التحرير هم أولئك الذين كانوا يقيمون إقامةً عاديّةً فيها حتى بدء الغزو الصهيونيّ لها، ولكنْ من دون أن يحدِّدَ تاريخًا دقيقًا لهذا الغزو. ويعود الغموضُ الذي شاب ذلك الموقفَ إلى عقبتَيْن رئيستيْن ظلّتا تعترضان التفكيرَ السياسيَّ الفلسطينيَّ حتى نهاية الستينيّات من القرن العشرين. وقد تمثّلت الأولى في أنّ الفكر السياسيّ الفلسطينيّ بقي محصورًا في نطاق هدف التحرير الكامل.

١ ـ **العقدة الفلسطينيّة والطريق إلى حلّها** (حيفا: منشورات العصبة، ١٩٤٥).

برز الشعار في بيان «فتح» عام ٦٨، ورفضت «الشعبيّة» أن يكون مدخلاً لبناء «دولة ثنائيّة القوميّة دون هويّة عربيّة.» ودفعت «الديموقراطيّة» بالحوار إلى حدود أبعد

وتمثّلت الثانية في أنّ هذا الفكر ظلّ عاجزًا، قبل طرح شعار الدولة الديموقراطيّة الفلسطينيّة، وبسبب الترابط بين البعدَيْن الوطنيّ والقوميّ للقضيّة الفلسطينيّة، عن تكوين صورة واضحة للإطار السياسيّ والحقوقيّ الذي سيقرِّر فيه الشعبُ الفلسطينيُّ مصيرَه بعد تحرير وطنه.

وقد برز شعارُ الدولة الديموقراطيّة الفلسطينيّة، لأوّل مرّة بصورة واضحة، في البيان الذي وجّهتْه حركةُ فتح، في تشرين الأول ١٩٦٨، إلى هيئة الأمم المتحدة، وأشارت فيه إلى أنّ هدف المقاومة الفلسطينيّة «تحريرُ فلسطين بأكملها من الاغتصاب والاحتلال، وإنشاءُ دولة مستقلّة ديموقراطيّة ذاتِ سيادة، يتمتّع في ظلّها جميعُ المواطنين الشرعيّين، بغضّ النظر عن الدين واللُّغة، بحقوق متساوية.» وأمام المعارضة التي برزتْ في وجه هذا الشعار، راح قادةُ فتح يتهرّبون من تحديد طبيعة اليهوديّ الذي يحقّ له العيشُ في فلسطين والتمتُّعُ بحقوق متساوية مع سكّانها العرب. ثم صاروا يشدِّدون، على قاعدة الفصل الذي أقاموه بين اليهوديّة والصهيونيّة، على ضرورة تحرير اليهود من الصهيونيّة كشرط لتوفير إمكانيّة التعايش معهم. وبهدف زجّ البلدان العربيّة في البحث عن حلّ لمسألة مستقبل الوجود اليهوديّ في فلسطين، اقترحتْ حركة فتح، منذ مطلع العام ١٩٦٩، أن تُعلن الدولُ العربيّة عن استعدادها لاستقبال جميع اليهود الذين هاجروا منها إلى فلسطين. وأخذ بعضُ قادتها يُبْرزون، منذ ذلك الوقت، التمايزَ القائمَ بين اليهود الغربيّين واليهودِ الشرقيّين في فلسطين، ويؤكّدون أنّ المجتمع الإسرائيليّ لم يَشْهد ـ في الواقع ـ أيَّ انصهارٍ حقيقيٍّ بين مكوّناته المختلفة. وبخصوص العلاقة بين فلسطين ومحيطها العربيّ، اعتبرتْ حركةُ فتح أنّه لن يكون هناك تناقضٌ بين الطبيعة الديموقراطيّة لدولة فلسطينيّة يتعايش فيها على قدم المساواة العربُ واليهودُ (المحرَّرون من الصهيونيّة) وبين عروبة هذه الدولة، وذلك من منطلق أنّ أيّة دولة فلسطينيّة لن يكون في وسعها «أن تَعْزل نفسَها عن محيطها الجغرافيّ.»

واغتنت الحواراتُ الفلسطينيّةُ حول شعار الدولة الديموقراطيّة بالإسهام الذي قدّمته الفصائلُ اليساريّةُ الفلسطينيّةُ، وبخاصة الجبهة الشعبيّة والجبهة الديموقراطيّة. فقد دعت الجبهة الشعبيّة، بعد انعقاد مؤتمرها في آب ١٩٦٨، إلى قيام «دولة عربيّة ديموقراطيّة على أرض فلسطين تُحفظ فيها الحقوقُ الثقافيّةُ والدينيّةُ للتجمُّعات غير العربيّة، ومنها التجمُّعُ البشريّ اليهوديّ،» معتبرةً أنّ قيام مثل هذه الدولة لا يمكن أن يتحقّق إلاّ بعد «تحطيم دولة إسرائيل.» ورفضت الجبهةُ الشعبيّةُ أن يكون شعارُ الدولة الديموقراطيّة مدخلاً لبناء «دولةٍ ثنائيّةِ القوميّة دون هويّة عربيّة وذلك باسم الديموقراطيّة.» وقدَّرتْ أنّ إطار الدولة الديموقراطيّة الفلسطينيّة لن يكون في وسعه أن يحلّ مشكلةَ مصير التجمّع اليهوديّ في فلسطين، الأمرُ الذي يتطلّب وضعَ المشكلة في إطارٍ عربيٍّ أوسع من خلال ربط الثورة الفلسطينيّة وأهدافها بأفق «التحوّل الاشتراكيّ الوحدويّ» في الوطن العربيّ الذي سيقدِّم «الحلَّ الصحيحَ والديموقراطيَّ لكلّ القوميّات والأقليّات في جميع المناطق العربيّة.»

أمّا الجبهة الديموقراطيّة، فقد دَفَعت الحوارَ حول هذه المسألة إلى حدود أبعد، وذلك حينما أقرَّتْ بأنّ هناك مسألتَيْن يَنْبغي حلُّهما، هما المسألة الفلسطينيّة والمسألة الإسرائيليّة. وأشارت إلى تكوّن «شعب يهوديّ» على الأرض الفلسطينيّة يحقّ له، إلى جانب تمتّعه بالمساواة التامة في ظلّ الدولة الديموقراطيّة، بأنّ يطوِّرَ ثقافتَه القوميَّةَ. ومن هذا المنظور، دعت إلى حلٍّ

التطور التاريخيّ لفكرتَي الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة، والدولة الثنائيّة القوميّة

«ديموقراطيّ شعبيّ» للمسألتَيْن يقوم على إزالة الكيان الصهيونيّ وإقامةِ دولة فلسطينيّة ديموقراطيّة شعبيّة يعيش فيها العربُ واليهودُ من دون تمييز، مع «إعطاء الحقّ لكلّ من العرب واليهود في تنميةِ وتطويرِ الثقافة الوطنيّة لكلّ منهما.» وإذ عارضت الجبهةُ الديموقراطيّةُ مبدأَ الدولة الثنائيّة القوميّة، فهي اقترحت التبصُّرَ بالنموذج اليوغوسلافيّ الذي يَضْمن «إيجادَ حكومتَيْن مستقلتَيْن ترتبطان بسلطة واحدة في مجالات الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجيّة.» ويبدو أنّ اصطدام الجبهة بإشكاليّة العلاقة بين الوطنيّ والقوميّ، وعَجْزَها عن التحديد الواضح لطبيعة العلاقة التي ستقوم بين فلسطين المستقبل ومحيطها العربيّ، قد أعادا إدراجَ موقفها في سياق الموقف الذي يرى أنّ الدولة الفلسطينيّة الديموقراطيّة لن تكون ممكنةً «إلاّ بالارتباط بدولة اتّحاديّة اشتراكيّة عربيّة تُحَلّ من خلالها مشكلةُ الأقليّة اليهوديّة في فلسطين.»

وبالرُّغم من معارضة بعض القوى الفلسطينيّة ذاتِ الارتباطات القوميّة لشعار الدولة الديموقراطيّة باعتباره شعارًا يكرِّس ـ في نظرها ـ واقعَ التجزئة والمنطلق القطريّ في النضال الفلسطينيّ، فإنّ الدورة الثامنة للمجلس الوطنيّ في شباط ١٩٧١ تبنّت رسميّاً هذا الشعار. فقد أكّد البرنامجُ السياسيّ الذي أقرّته «أنّ دولة المستقبل في فلسطين المحرّرة من الاستعمار الصهيونيّ هي الدولة الديموقراطيّة الفلسطينيّة التي يتمتّع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات ضِمْن إطار مطامح الأمة في التحرُّر القوميّ والوحدة الشاملة،» ولكنْ دون أن يشير البرنامجُ المذكورُ بوضوح إلى التجمُّع السكّانيّ اليهوديّ في فلسطين. ويورد الصحفيّ والباحث الفرنسيّ ألان غريش، في كتابه عن منظمة التحرير والدولة الفلسطينيّة الذي أَصْدره في نهاية سبعينيّات القرن الفائت، ملاحظةً مهمّةً بخصوص الحوارات الفلسطينيّة التي دارت في تلك السنوات حول شعار الدولة الديموقراطيّة، مفادُها أنّ صفة «العلمانيّة» لم تَبْرز بصورة صريحة في أيّ وثيقة من الوثائق الرسميّة الفلسطينيّة التي عالجتْ هذه المسألة، وأنّ مفهوم العلمانيّة لم يَرْتبط بشعار الدولة الديموقراطيّة إلاّ في مراحل لاحقة حين صار يَلْجأ إليه أولئك الذين يتصوَّرون قيامَ تعايش بين تجمُّعات دينيّة مختلفة في فلسطين المستقبل ويَرْفضون الإقرارَ بأيّ صفة «قوميّة» للتجمُّع السكّاني اليهوديّ في فلسطين. وكان قد وَرَدَ تلميحٌ إلى الطبيعة «العلمانيّة» لهذه الدولة الديموقراطيّة في الخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات، باسم منظمة التحرير، أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤، حينما دعا اليهودَ فردًا فردًا إلى إعادة النظر «في طريق الهاوية الذي تقودهم إليه الصهيونيّة،» وشدّد على أنّ الدولة الديموقراطيّة التي «يعيش فيها المسيحيُّ واليهوديُّ والمسلمُ في كنف المساواة والعدل والإخاء» ستَشْمل «كلَّ اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويَقْبلون العيشَ معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين.»

حرب ٧٣ وإعادة النظر في «الدولة الديموقراطيّة»

ولكنْ قبل سنة تقريبًا من قيام رئيس منظمة التحرير بإلقاء خطابه المذكور أمام الأمم المتحدة، كانت حربُ تشرين الأول ١٩٧٣ العربيّة ـ الإسرائيليّة قد أفرزتْ حقائقَ سياسيّةً جديدة، فرضتْ على القوى الوطنيّة الفلسطينيّة إعادةَ النظر في أفق نضالها وأهدافه. فهدف الدولة الديموقراطيّة كان، عند طرحه، مندرجًا في أفق التحرير الكامل لفلسطين الذي يُفْضي إلى تصفية «الكيان

الشكل الأنسب للحلّ، وإنْ كان غير واقعيّ اليوم: دولة ديموقراطيّة ثنائيّة القوميّة، وعودة اللاجئين، وإلغاء حقّ العودة لليهود

الصهيونيّ» ويَطْرح مسألةَ تنظيم التعايش السلميّ مع اليهود القاطنين فيها. غير أنّ حقائق حرب تشرين الأول جعلتْ سقفَ النضال الوطنيّ الفلسطينيّ يَهْبط بحيث لم يعد يتجاوز تحريرَ الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وإقامةَ «سلطة وطنيّة» فلسطينيّة، تطوّرتْ مع الوقت إلى «دولة فلسطينيّة مستقلّة» بعد دحر الاحتلال الإسرائيليّ عنهما، وهو الأمر الذي جعل مسألةَ التعايش مع اليهود مسألةً غيرَ مطروحة، على اعتبار أنّ اليهود سيواصلون العيشَ في دولة إسرائيل في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

والواقع أنّ التخلّي عن شعار الدولة الديموقراطيّة لم يتمّ دفعةً واحدةً، وإنّما تمّ بصورة تدريجيّة. ففي حين أكّد البرنامجُ السياسيّ المرحليّ، الذي أقرّته الدورةُ الثانيةَ عشرةَ للمجلس الوطنيّ في حزيران ١٩٧٤، أنّ «أيّة خطوة تحريريّة تتمّ هي لمتابعة تحقيق استراتيجيّة منظّمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينيّة الديموقراطيّة،» فإنّ الإعلان السياسيّ الصادر عن المجلس الوطنيّ في دورته الثالثة عشرة في آذار ١٩٧٧، والذي أكّد حقَّ الشعب الفلسطينيّ في إقامة «دولته الوطنيّة المستقلّة فوق ترابه الوطنيّ،» لم يتضمّن أيّ إشارة إلى شعار الدولة الديموقراطيّة الفلسطينيّة.

وهكذا، غاب هذا الشعار منذ ذلك الحين، ولسنوات طويلة، عن الأدب السياسيّ الفلسطينيّ، ليحلَّ محلَّه التركيزُ على شعار الدولة الفلسطينيّة المستقلّة إلى جانب دولة إسرائيل، والتأكيدُ على شعار عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى وطنهم ـ وهو شعار بقي فضفاضًا، ولم يترافقْ مع بحثٍ معمّقٍ في تفاصيل تطبيقه وفي التداعيات التي ستَنْجم عن ذلك على مستقبل دولة إسرائيل، التي تَطْرح نفسَها على أنّها دولةٌ يهوديّة، إلى أن طرحتْ ذلك بحدّةٍ على بساط المفاوضات الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة التي انعقدتْ في كامب دايڤيد في تموز ٢٠٠٠.

بين أوسلو وكامب دايڤيد

كانت التطوُّرات التي شهدتْها القضيّةُ الفلسطينيّةُ، خلال الفترة الفاصلة بين توقيع اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣ وانعقاد مفاوضات كامب دايڤيد، قد أظْهرت الصعوبات الكبيرة التي تَعْترض فكرةَ إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ إلى جانب دولة إسرائيل، وبخاصة في ضوء إصرار حكّام إسرائيل على إبقاء القدس موحّدةً، والحفاظِ على المستوطنات اليهوديّة، ورفضِ الانسحاب من أجزاء واسعة من الضفّة الغربيّة. وأمام هذا الواقع الجديد، بدأتْ تَبْرز بين صفوف بعض الباحثين والمفكّرين العرب والفلسطينيّين فكرةٌ مفادُها أنّ الحفاظ على فلسطين موحّدة، في حدودها الانتدابيّة، قد يكون هو المنطلقَ الأمثلَ للتوصُّل إلى حلّ نهائيّ لهذا الصراع. وراحت تَظْهر، بخصوص الشكل الدستوريّ الذي يمكن أن تتّخذه فلسطينُ الموحّدةُ هذه، اجتهاداتٌ متباينةٌ، تراوحتْ ما بين العودة إلى فكرة قيام دولة ديموقراطيّة «علمانيّة» في فلسطين، أو دولة ثنائيّة القوميّة، وفكرة قبول الفلسطينيّين بأن يكونوا مواطنين يتمتّعون بحقوق المواطنة الكاملة في دولة إسرائيل التي يتوجّب عليها أن تتخلّى عن طابعها اليهوديّ.

الشكل الأنسب: دولة ديموقراطيّة ثنائيّة القوميّة

إذا نظرنا إلى الأمر من الناحية الأخلاقيّة والمثاليّة، يبدو أنّ الانطلاق في البحث عن الحلّ النهائيّ للصراع الفلسطينيّ العربيّ ـ الإسرائيليّ من بقاء فلسطين موحّدةً هو أمر مشروع ويستحقّ التفكيرَ الجديّ، وبخاصة في ضوء التعقيدات التي اعترضتْ تطبيقَ اتفاق أوسلو والتشابكِ الديموغرافيّ والاقتصاديّ الحاصل بين الشعبيْن على الأرض الفلسطينيّة. غير أنّ الشكل الأنسب

التطور التاريخيّ لفكرتَي الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة، والدولة الثنائيّة القوميّة

لهذا الحلّ قد يكون في إقامة دولةٍ ثنائيّة القوميّة يتمتّع فيها أبناءُ الشعبَيْن بمساواة كاملة، وتقوم على القاعدة التالية: اعترافُ الشعب الفلسطينيّ بتبلور قوميّةٍ إسرائيليّةٍ في فلسطين، لا يَرْبطها رابطٌ بما يسمَّى «شعبًا يهوديّاً عالميّاً» (تشير الدراسات إلى أنّ أكثر من ستّين في المئة من الإسرائيليّين قد وُلدوا في فلسطين ولا يرتبطون بيهود الشتات)؛ واعترافُ حكّام إسرائيل بمسؤوليّتهم الأخلاقيّة عن مأساة الفلسطينيّين وعن تشريد القسم الأعظم منهم. وهذا الاعتراف بالمسؤوليّة سيَعْني أمرًا واحدًا، وهو القبول بعودة اللاجئين إلى وطنهم وتسهيل استيعابهم، إنْ لم يكن في مناطق سكْناهم الأصليّة ففي المناطق التي كانت الحكومةُ الإسرائيليّة تخطّط لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد فيها. أمّا «قانونُ العودة» الذي وُضع عام ١٩٥٠، وصار يتيح لكلّ يهوديّ مهما كانت جنسيّتُه فرصةَ أن يهاجرَ إلى إسرائيل وأن يصبحَ مواطنًا فيها، فيجب أن يُلغى، على اعتبار أنّ الفلسطينيّ المشرَّد، الذي يَرْفض التوطينَ خارج وطنه ويشكّل توطينُه مشكلةً جديّةً للبلدان المضيفة أو لبعضها، هو الذي يحتاج، من الناحية الأخلاقيّة، إلى العودة، لا اليهوديّ المندمج في مجتمعه، والذي يَرْفض في بعض الحالات أصلاً ـ كما في حالة الغالبيّة العظمى من يهود الولايات المتحدة الأميركيّة ـ فكرةَ وجوده في الشتات.

وإذا كان من الطبيعيّ أن تكون فلسطينُ المنشودة منفتحةً على الوطن العربيّ الذي شكّل ويشكّل عمقَها القوميّ، فإنّ من الممكن، في المقابل، أن تتحوّل فلسطين إلى مركز ثقافيّ ودينيّ يتردّد عليه اليهودُ في العالم بوصفهم مواطنين لدولهم يرغبون في الحفاظ على علاقاتهم مع إخوانهم في الدين وتطويرها.

ومع أنّه قد برز اليومَ إجماعٌ عربيّ ـ تَخْرقه استثناءاتٌ محدودةٌ ـ على الإقرار بوجود السكّان اليهود فوق الأرض الفلسطينيّة، فإنّ هدف إقامة دولة ديموقراطيّة ثنائيّة القوميّة في فلسطين يظلّ هدفًا طوباويّاً وغيرَ واقعيّ، في ظلّ موازين القوى القائمة، وفي ضوء المناخات السياسيّة والنفسيّة السائدة بين اليهود في إسرائيل. فهذه المناخات ماتزال تتغذّى بالإيديولوجيا الصهيونيّة التي نجحتْ، بالرُّغم من الأزمة الحقيقيّة التي تواجهها، في تكييف نفسها وأهدافها مع الأوضاع المستجدّة، وبقيتْ تحافظ على المكوِّن الأساسيّ لفكرتها وهو أنّ الشعب الفلسطينيّ لا يَمْلك أيَّ حقّ تاريخيّ في فلسطين، بل هو شعب رُكّب تركيبًا بصورة مصطنعة، وأنّ ملْكيّة فلسطين بكاملها تعود تاريخيّاً إلى «الشعب اليهوديّ.» وهذا المكوِّن بالذات هو الذي حال إلى الآن دون اعتراف حكّام إسرائيل، بمختلف تلاوينهم، بمسؤوليّتهم التاريخيّة عن مأساة الشعب الفلسطينيّ؛ وهو الذي منعهم من التسليم بمتطلّبات سلامٍ سقفُه لا يتجاوز شرطَ الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

وعليه، وإلى أن يَحْصل انقلابٌ جذريٌّ في وعي الإسرائيليّين يزيل أو يُضْعف تأثيرَ الإيديولوجيا الصهيونيّة، وهو انقلاب لا يُمْكن تصوُّرُهُ من دون حدوث تغيّر ملموس لصالح العرب على موازين القوى في هذا الصراع المفتوح منذ أكثر من قرن، يبدو أنّ الباب سيبقى مسدودًا أمام كل الحلول ـ طوباويّةً كانت أو أقلّ طوباويّة.

دمشق

ماهر الشريف

كاتب فلسطينيّ يقيم منذ أعوام في سوريا. والاستشهادات الواردة في هذا المقال مأخوذة من كتابه: **البحث عن كيان ـ دراسة في الفكر السياسيّ الفلسطينيّ ١٩٠٨ ـ ١٩٩٣** (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكيّة في العالم العربيّ، ١٩٩٥).